منظمة
الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **EBSS/2/INF.DOC./8**
الدورة الاستثنائية بشأن إصلاح منظمة الصحة العالمية **٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١**
البند ٣-١ من جدول الأعمال المؤقت

إصلاح منظمة الصحة العالمية

تتشرف المدير العامة بأن تحيل إلى المجلس التنفيذي التقرير المقدم نيابة عن اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ، وفقاً للفقرة ٤ من منطوق المقرر الإجرائي م ت١٢٩(٨). ويرد التقرير في الملحق.

الملحق

تقرير اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ

تنسيق عمل جمعية الصحة العالمية والمجلس التنفيذي واللجان الإقليمية: البند ١٦ من جدول الأعمال (الوثيقة WPR/RC62/11)

- **القرار ج ص ع٦٤-٢ إصلاح منظمة الصحة العالمية، والمقرر الإجرائي م ت١٢٩(٨) إصلاح منظمة الصحة العالمية من أجل مستقبل صحي**

قدم هذا البند مدير إدارة البرامج، وأوضح أن الغرض العام لبرنامج إصلاح المنظمة هو ضمان تأقلم المنظمة مع عالم متغير بدرجة كبيرة منذ تأسيسها. وعرض بإيجاز أهداف الإصلاح الثلاثة، على النحو التالي: تعزيز الاتساق في مجال الصحة العالمية، على أن تضطلع المنظمة بدور تمكيني في هذا الصدد؛ وتحسين الحصائل الصحية بما يستجيب لتوقعات الدول الأعضاء والشركاء؛ وجعل المنظمة تتحلى بالفعالية والكفاءة وسرعة الاستجابة والموضوعية والشفافية والمساءلة، وتناسب "الغرض المنشود منها". وأحاط علماً أيضاً بالمجالات التي تشملها الاقتراحات الرئيسية الخاصة بالتغييرات المالية والإدارية. ودعا اللجنة الإقليمية، مثلما طُلب في المقرر الإجرائي م ت١٢٩(٨)، إلى أن تخوض في مناقشات استراتيجية بخصوص عملية إصلاح منظمة الصحة العالمية كي تقدم إسهاماتها إلى دورة المجلس التنفيذي الاستثنائية المقرر عقدها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

ولخصت ممثلة فرنسا المبادئ التي سيتبناها بلدها في دورة المجلس التنفيذي الاستثنائية المقرر عقدها في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. ورأت أنه ينبغي للمنظمة أن تعدل محور تركيزها لينصب على وظائفها الأساسية الخاصة بوضع القواعد، وهي التوحيد القياسي وإعداد التوصيات ورصد الصحة والمساعدة التقنية. وينبغي مراجعة الميزانيات اللازمة لعملية الإصلاح المقترحة، ولاسيما الميزانيات الخاصة بالهياكل الجديدة المقترحة. كما ينبغي المواءمة بين الحصائل الإقليمية وحصائل جمعية الصحة العالمية. ولضمان استقلالية المنظمة، وخصوصاً فيما يتعلق بالقطاع الخاص الذي يستهدف الربح، ينبغي أن تخضع أية آلية للتشاور مع الأطراف من هذا القبيل للمبادئ التي تحددها السلطات العامة، حيث إن الصحة منفعة من المنافع العامة العالمية.

وقال ممثل الصين إن النبذة العامة عن عملية الإصلاح، والمعروضة في ورقة المفاهيم، شاملة ولكن مجالات الأعمال الخمسة الأساسية أوسع من اللازم وتضم جميع أعمال المنظمة، وعلاوة على ذلك فإن هذه المجالات شديدة الشبه بوظائف المنظمة الست الأساسية الحالية. وينبغي وصف المجالات بمزيد من التفصيل. وفيما يتعلق بتصريف الشؤون ينبغي التمييز بوضوح أكبر بين تصريف شؤون البلدان والأقاليم والمقر الرئيسي للمنظمة، مع وضع نظام أوضح للمساءلة. والمنظمة في حاجة إلى تقييم يستند إلى الحصائل: فالمقر الرئيسي للمنظمة ينبغي أن يركز على المعايير التقنية والإرشادات والمبادئ التوجيهية، أما المكاتب الإقليمية والقطرية فينبغي أن تركز على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الأعمال، كي تكون المساءلة محددة بوضوح أكبر وكي تكون الإدارة وتصريف الشؤون أكثر عملية وفعالية. وينبغي أن تعنى بالتمويل وكالة مخصصة أو مكتب مخصص، تلافياً للتنافس الداخلي وغير المنطقي. وفيما يتعلق بالتمويل الابتكاري رأى أنه ينبغي للمنظمة أن تقبل التبرعات من المنظمات غير الحكومية والشركات. ورحب بالتقييم المستقل المقترح للمنظمة، ولكنه أردف قائلاً إنه بالنظر إلى محدودية الوقت والموارد ينبغي أن يكون التقييم انتقائياً. وقال إنه يمكن أن يستند مثلاً إلى الرعاية الصحية الأولية التي تتيح دراسات حالة ذات دلالة ونموذجية وممثلة، ويمكن اتخاذها مؤشرات لجدوى الاستراتيجيات وعملية التخطيط والتنفيذ المقترحة من أجهزة تصريف شؤون المنظمة.

وذكر أن من شأن المنتدى الصحي العالمي أن يجسد ديناميات السيناريو الراهن، ومفاده أن هنـــاك الآن عـــدد أكبر من الشركاء المتنوعين وقنوات التمويل المتنوعة. وقال إن منظمة الصحة العالمية هي المنظمة الـــصحية الوحيدة، في أسرة الأمم المتحدة، ومن ثم ينبغي أن تضطلع بدور أكبر. ورأى أن المنتـــدى ينبغـــي أن يـــشكل منبراً لطرح الآراء من جانب الشركاء والمنظمات غير الحكومية ويوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القـــرارات من جانب جمعية الصحة العالمية. وقال إنه مع ذلك لم تبين ورقة المفاهيم بوضوح مكان المنتدى المقتـــرح أو طريقة تنظيمه. وأردف قائلاً إنه ينبغي عقد مناقشة غير رسمية بهذا الخصوص وتقديم نتائجها إلـــى المجلـــس التنفيذي الذي سيصوغ قرارات لعرضها على جمعية الصحة العالمية عند اللزوم. وذكر أنه لـــضمان التمثيـــل الواسع والخروج بنتائج عملية ينبغي الاقتصار على عدد محدود من المشاركين المـــدعوين واختيـــارهم علـــى أساس التوزيع الجغرافي، كما ينبغي إدراج المنظمات غير الحكومية. وأردف قائلاً إن تمويل منتديات المنظمة ينبغي أن يتأتى من نسبة معينة من الاشتراكات المقدرة للبلدان. وقال إنه ينبغي إشراك الـــصين بنـــشاط فـــي العملية الخاصة بمنتدى المنظمة.

وقال ممثل اليابان، فيما يتعلق بتصريف شؤون المنظمة، إن تبسيط المراحل الثلاث لهيكل المنظمة أمر هـــام، مع زيادة تنسيق كل منها وتوضيح حدوده. وأضاف أنه، مثلما ذُكر في ورقة المفـــاهيم الخاصـــة بالإصـــلاح الإداري، ينبغي وضع الخبراء المؤهلين في الأماكن المناسبة، وذلك على سبيل المثال باستخدام نظـــام القـــوائم الخاص بإدارة الموارد البشرية.

وفيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح العضوية المقترح قال إن بلده تقر بأهمية النهج التشاركي ولكنه يرى أنـــه ينبغي تحقيق الاستفادة القصوى من الهياكل القائمة، أي جمعية الصحة العالميـــة والمجلـــس التنفيـــذي ولجنـــة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، بدلاً من إنشاء جهاز جديد في وقت يشهد ضائقة ماليـــة. وأضاف قائلاً إن هناك تحفظات مماثلة على إنشاء منتدى صحي عالمي بالنظر إلى الآراء التي أعربت عنهـــا عدة أصحاب مصلحة أثناء جمعية الصحة العالمية.

وتطرق إلى أصعب وأهم مسألة في عملية إصلاح المنظمة وهي الاشتراكات المقدرة والمـــساهمات الطوعيـــة وعلاقتها بالمرونة المالية. وقال إن اقتراح أمانة المنظمة، وهو زيادة نسبة ميزانية المنظمة التي يمكن التنبـــؤ بها إلى ٧٠٪ على الأقل، تقتضي المزيد من النقاش من جانب الدول الأعضاء. وقال إن اليابان ســـتعمل مـــع الدول الأعضاء الأخرى والجهات المانحة الحالية والاقتصادات الناشئة على تحقيق استقرار الوضـــع المـــالي للمنظمة.

وعلق ممثل جمهورية كوريا على البيئة الصحية العالمية الآخذة في التغير والتي تتطلب اســـتجابة مـــشتركة وسريعة للطوارئ الصحية والوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في ظل القيود المالية فـــي البلـــدان المانحة وفيما يخص تصريف الشؤون قال إن على المنظمة أن تعزز دورها القيادي في تحديد توجهات البرامج التي تشارك فيها عدة أصحاب مصلحة، مع توضيح دور كل منهم من أجل تلافي الازدواجية وعـــدم إغفـــال مجالات الاحتياج. وذكر أن حكومته تتوقع من المنظمة أن تتولى زمام القيادة في المناقشات التي ستدور بشأن تحسين الوضع الراهن في إطار المنتدى الصحي العالمي. ورأى أنه لن يكفي، مع ذلك، إنشاء آليات للتواصـــل بل ينبغي إنشاء آلية قائمة بذاتها لجمع المعلومات عن عمل مختلف الجهات الفاعلة، وذلـــك لتعزيـــز الاتـــساق واستخدام الأموال بصورة متكاملة وتحليل البرامج تحليلاً شاملاً.

وفيما يتعلق بتصريف الشؤون الداخلية للمنظمة قال إنه ينبغي تنسيق وظائف المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقُطرية من أجل تحقيق أقصى مستوى ممكن من الأداء في البلدان. وأردف قائلاً إن المقر الرئيسي ينبغي أن يركز على مجالات الأعمال ذات الأولوية العالية وأن يفوض أمر المسائل الإقليمية إلى المكاتب الإقليمية.

وفيما يخص المعلومات المقدمة من المنظمة قال إن الدول الأعضاء أبلغت المنظمة بأوضاعها الصحية ولكنها لم تتلق تعليقات كافية في شكل يناسب احتياجاتها. وينبغي الكشف على نحو أكمل عن تنفيذ الميزانية. وذكر أن من الصعب على الدول الأعضاء أن تكوّن رأياً فيما إذا كانت الأموال تُستخدم بشفافية وكفاءة، بناءً على المعلومات العامة المعروضة على جمعية الصحة العالمية والمجلس التنفيذي. وقال إن حكومته ملتزمة بالتأييد التام للمناقشة الخاصة بعملية إصلاح المنظمة وإعداد خطة عمل في هذا المضمار.

وقالت ممثلة أستراليا إن عملية الإصلاح تكون صعبة دائماً، ولكنها أصعب في وقت يشهد ضائقة مالية وأزمات صحية عالمية. وأردفت قائلة إن العمل تقدم من خلال جمعية الصحة العالمية واللجان الإقليمية ولكن يبدو أن الدول الأعضاء يعتريها الفُصام، فهي تريد من المنظمة أن تقتصد وتركز على الأهداف بشكل محدد للغاية وتتحلى بالكفاءة، ولكنها تريد الحصول على الدعم من المنظمة فوراً. لذا ينبغي أن تصلح الدول الأعضاء رؤيتها لما تتوقعه من المنظمة. وذكرت أن ممثل الصين قد أشار إلى أن المجالات الأساسية الخمسة يمكن أن تشمل أعمال المنظمة جميعاً. وقالت إن التحدي يتمثل في ممارسة التخصص وتحديد الأولويات. ورحبت بتركيز ورقات المفاهيم على زيادة الشفافية وتحسين تصريف الشؤون. ورأت أن دور المنظمة يجب توضيحه داخلياً من حيث الأدوات المتاحة للمنظمة في أداء عملها وفيما يتعلق بالآخرين على حد سواء.

وفيما يتعلق بالمنتدى الصحي العالمي المقترح قالت إن عدد الأطراف الفاعلة في أسرة الصحة العالمية أصبح أكبر بكثير من ذي قبل، من المهم فهم أعمالها ودوافعها والاستفادة من قدراتها من أجل تحسين الصحة العالمية. وأردفت قائلة إنه يجب، مع ذلك، توضيح الغرض من المشاركة وطبيعتها. ورأت أن الإدارة وتصريف الشؤون أمران لهما أهمية حاسمة في عملية الإصلاح لضمان التبسيط وتحسين التنسيق والوضوح فيما يخص وظائف المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والدول الأعضاء. ومع ذلك فحتى إذا أُصلحت الأدوات التي لدى المنظمة سيتعين على الدول الأعضاء أن تحدد أولوياتها الحقيقية. وقالت إن البلدان كافة تشهد ضائقة مالية. وأضافت أن الاشتراكات المقدرة لا تغطي غالبية أعمال المنظمة، لذا ينبغي التوفيق بين الأغراض الاستراتيجية وبين الموارد المتاحة.

وقالت إنها تتطلع إلى مواصلة النقاش في الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي. وطلبت من المديرة العامة أن تحدد جدول أعمال الإصلاح بدقة دون أن تستعمل لغة غير واضحة في معالجة القضايا الحساسة. وأردفت قائلة إنه يجب إجراء مناقشة ناضجة بين الدول الأعضاء لمعالجة قضايا الصحة العالمية.

وقالت المديرة العامة إن عملية الإصلاح قد استُهلت لضمان أن تظل المنظمة ملائمة، وتناولت جدول أعمالها القائم ومشكلاتها المستجدة. وقالت إن الدول الأعضاء هي "المساهمون في المنظمة". فإذا كانت المنظمة تدار فقط بواسطة الموظفين المدنيين الدوليين فلن يكون هناك أي رصد لإنفاق الموارد، فتلك مسؤولية دولها الأعضاء البالغ عددها ١٩٤ دولة. وعندما تم تأسيس المنظمة قبل ٦٤ عاماً كانت هي المنظمة الوحيدة المتعددة الأطراف في العالم. والآن يوجد العديد من الأطراف الفاعلة الدولية، بما في ذلك المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص. والمنظمة لا تستطيع بمفردها أن تحسن الصحة. وكما قالت ممثلة فرنسا فإن الصحة من المنافع العامة العالمية. ويجب أن تجد المنظمة طريقة للعمل مع كل أصحاب المصلحة على إيجاد الحلول الخاصة بالصحة العمومية.

وتشكل الميزانية التي تعتمدها الدول الأعضاء كل سنتين ٢٠٪ فقط من ميزانيتها. أما النسبة الأخرى البالغة ٨٠٪ فتتأتى من المساهمات الطوعية، وأساساً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك من المؤسسات الوقفية وسائر وكالات الأمم المتحدة. ولم ترد من الدول الأعضاء جميعاً سوى نسبة ٥٢٪ فقط من الميزانية.

ولا يتسم بالمرونة إلا ٢٠٪ فقط من الميزانية، وهي الجزء الذي يندرج ضمن الاشتراكات المقدرة، أما البقية فهي مخصصة بإحكام، كما تنص عليه التشريعات الوطنية، ولا يمكن استخدامها للعمل في مجالات أخرى. ويعني ذلك ثغرات في التمويل في مجالات عديدة، ويعني هذا الوضع أيضاً أنه لا يمكن التنبؤ بالأموال. وأثناء جمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو ٢٠١١ صيغ ٢٨ قراراً وتم التفاوض عليها وتنقيحها ثم اعتمادها في نهاية المطاف، ولكن لم يتسن تنفيذ غالبيتها بسبب نقص التمويل. ونظراً لتنوع الدول الأعضاء يمكن أن تعلن اعتراضات على تخفيض أي برنامج بسبب نقص الأموال. والأمر يرجع إلى الدول الأعضاء في تحديد الأولويات، وعندئذ ينبغي أن تتفاوض على ما يمكن تمويله من هذه الأولويات. وأعربت بعض البلدان عن توجهات متعارضة في اللجان الإقليمية والمقر الرئيسي.

واقتُرح إنشاء منتدىً صحي عالمي كي يعرب أصحاب المصلحة، غير الدول الأعضاء، عن آرائهم، والمنتدى لم يسلبها سلطة اتخاذ القرار. فقبل أن تحدد الدول الأعضاء توجه المنظمة وأولوياتها ينبغي أن تدرك توجه وأولويات الكيانات الأخرى التي يمكنها المساهمة. وينبغي أن تتفق كل الأقاليم على تشكيل المنتدى. ونظراً لاقتراح إمكانية استخدام الآليات القائمة فسوف تعرض خيارات غير المنتدى في دورة المجلس التنفيذي الاستثنائية. وتكللت بالنجاح المشاورات التي عُقدت مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال، وذلك في حالة التأهب للأنفلونزا الجائحة، وهذا النموذج لاستطلاع آراء أصحاب المصلحة لم تترتب عليه تكاليف مالية أخرى.

والمنظمة في حاجة إلى شركائها، مثل الصندوق العالمي وشراكة دحر الملاريا. والهدف من الإصلاح ليس توسيع عضوية المنظمة ولكن تجميع شراكاتها القائمة. وبعض الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى مجالس منظمات من هذا القبيل اتخذت مواقف مختلفة في اجتماعات اللجان الإقليمية وفي أدوارها كممثلة للشركاء. وهناك مشكلة أخرى هي أن القرارات الخاصة بالأولويات في جمعية الصحة العالمية يتخذها غالباً وزراء الصحة، في حين أن القرارات الخاصة بالتمويل يتخذها وزراء الخارجية أو التنمية، وقد لا تكون لهم نفس الأولويات. وترجع إلى الدول الأعضاء مواءمة أولوياتها مع أولويات هذه الأجهزة التمويلية.

ورداً على ممثل جمهورية كوريا قالت إن الأمانة ستعطي المزيد من التفاصيل الخاصة بإنفاق النسبة البالغة ٢٠٪ من الأموال الفعلية التي تتضمنها الميزانية. ونظراً لأن الجهات التي تمنح المساهمات الطوعية لا ترغب في وضع كل أو بعض نسبة تكاليف دعم البرامج البالغة ١٣٪ تضطر المنظمة إلى الدعم التناقلي بالاشتراكات المقدرة، وإلى أن تقوم بدور المقاول الفرعي للحكومات والوكالات. وهناك عدد قليل فقط من البلدان هو الذي يتيح المرونة في مساهماته الطوعية.

وفيما يتعلق بتصريف الشؤون الداخلية تتوقع جميع الأقاليم من المنظمة أن تعزز مكاتبها القُطرية بهدف تحسين الأداء القُطري. كما أنها تريد من المقر الرئيسي أن يركز على وضع المعايير وإصدار المبادئ التوجيهية. ومع ذلك فإن للأقاليم أيضاً دوراً هاماً تقوم به. وكان قد اقتُرح أن تلغي المنظمة مكاتبها الإقليمية، ولكن المديرة العامة ترى أنها تقوم بدور حيوي ومتسق. فهناك المزيد فالمزيد من الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن إشراكها في تنفيذ البرامج، كما أن المكاتب الإقليمية تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد، وكذلك في مساعدة البلدان على تعلم أفضل الممارسات من بعضها البعض وللتواصل المتسق بين مختلف الوكالات

أهميته. وقد ذهبت منظمة الصحة العالمية إلى أبعد من ولايتها ولكن فعلت ذلك أيضاً المنظمات الأخرى وقامت بدور الوكالات التنفيذية عندما تعلق دورها بالتمويل. وهناك بلدان عديدة هي أيضاً أعضاء في مجموعة كبيرة من الوكالات، ولكنها لا تحافظ على التآزر في أولويات تلك الوكالات.

ومن المهم تحسين المواءمة بين مختلف الأجهزة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية، كتحسين الاتساق بين اجتماعات جمعية الصحة العالمية واللجان الإقليمية. والمراقبة المستمرة لعمل المنظمة هو دور المجلس التنفيذي، ولكنه يعمل بطريقة أقرب إلى جمعية مصغرة. وترجع إلى الدول الأعضاء مراقبة عمل المجلس التنفيذي ولكن دون أن تتدخل في عمله. (لقد علمت أثناء اجتماع اللجنة الإقليمية للأمريكتين أن مصطلح "الفريق العامل المفتوح العضوية" اعتبر، في ذلك الإقليم، أنه يشير إلى فريق عامل لا تجرى فيه مفاوضات. لذا فإنه في ورقة المفاهيم المقدمة إلى المجلس التنفيذي في دورته الاستثنائية ينبغي تغيير المصطلح.) ويرجع إلى الدول الأعضاء ضمان فعالية الدورة الاستثنائية. فلا يمكن مناقشة كل بند من جانب الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٤ دولة، لذا ينبغي أن تشكل البلدان لجنة لضمان مضي الأمانة قُدماً في هذا الصدد.

ورداً على ملاحظات ممثل الصين وافقت المدير العامة على أن مجالات العمل الأساسية للمنظمة تشمل جميع أنشطتها وهي مستمرة منذ البداية. ومنظمة الصحة العالمية هي المنظمة الصحية الديمقراطية الوحيدة في العالم التي لكل بلد فيها صوت واحد، وتضمن التمثيل والشرعية. ويقرر كل مدير إقليمي، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، الأولويات العالمية المنطبقة على إقليمه. ويعتمد نجاح المنظمة على تعزيز المكاتب القطرية ويشكل توفير المعلومات للمكاتب القُطرية وتمكينها الأولوية الأولى لعملية الإصلاح. وفيما يتعلق بالتمويل الابتكاري ليس من الواقعي زيادة الاشتراكات المقدرة في الأمد القصير. ويمكن أن تساهم البلدان بالدعم الثنائي أو بالخبراء أو السلع، حسب مستويات تنميتها.

ورداً على التعليق الذي مفاده أن المجالات الأساسية تفتقر إلى التفصيل والوضوح قالت إنه سيتم إعداد تقرير مجمع يضم ورقات المفاهيم الثلاث، ويتضمن جميع الخيارات والاقتراحات والاختيارات التي نوقشت في اجتماعات اللجان الإقليمية. وفيما يخص المسائل الإدارية ينبغي أن تشير البلدان إلى التوجهات التي تريد أن تتخذها المنظمة والتفاصيل التي ينبغي إضافتها إلى المقر الرئيسي. وستتضمن الوثيقة الختامية المستوى المناسب من التفاصيل دون أن تتعذر قراءتها.

ووافقت المديرة العامة ممثلة فرنسا على أن المنظمة ينبغي أن تركز عملها من جديد على الوظيفة الخاصة بوضع القواعد والدعم التقني والرصد والتقييم. وعلى الرغم من أن الصحة منفعة عامة عالمية فإن بإمكان القطاع الخاص أن يحقق مكسباً معقولاً بمجرد أن يعلن مصالحه. ولن يكون له أي تأثير في وظيفة المنظمة الخاصة بوضع القواعد.

ولم يطلب أي إقليم من المديرة العامة عدم القيام بإصلاح المنظمة. فعلى المنظمة أن تتأقلم مع الظروف المتغيرة. وسوف يكون الإصلاح عملية مستمرة، وهناك بعض الإجراءات التي يتم اتخاذها بسرعة بينما تتطلب القرارات الاستراتيجية المزيد من النقاش. ووافقت الدول الأعضاء على أهمية إجراء تقييم مستقل لأداء المنظمة في تعزيز النُظم الصحية. وكان قد اقتُرح إجراء استعراض عام أشمل دون إشراك مجموعة استشارية خارجية، ولكن الآراء اختلفت بخصوص نطاق هذا الاستعراض وإجرائه. وينبغي أن تستند الإصلاحات الإدارية إلى التخطيط والإدارة والرصد والتقييم والمساءلة على أساس النتائج. وفيما يتصل بتمويل المنظمة ينبغي أن يتآزر العمل على المستويات الثلاثة ولكن ينبغي أيضاً أن يُنسب إلى المستوى التنظيمي الذي تم فيه.

وقال مدير إدارة البرامج إنه ستكون من المدخلات الرئيسية في دورة المجلس التنفيذي الاستثنائية ورقة مجمعة تضم عناصر عملية إصلاح المنظمة المقترحة الثلاثة وروابطها. أما المُدخل الثاني فسيكون تقريراً عن استنتاجات اللجان الإقليمية الست. وستُحال قرارات المجلس إلى دورته التالية التي ستُعقد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ ثم جمعية الصحة العالمية.

وذكَّر الرئيس بأن الدول الأعضاء هي منظمة الصحة العالمية. ومن ثم يجب أن تصلح نفسها، وخصوصاً من حيث وزراء الصحة.

= = =